الأهرام

المصدر: الدستور

التاريخ: ٤ فبراير ١٩٩٨

إلغاء اتفاقية ١٩٥٩ اول خطوة

البنك الدولى يسعى لتخفيض حصة مصر من مياه النيل!

يسعى البنك الدولى وبعض المؤسسات الحالية الدولية لتشكيل «هيئة دولية لدول حوض النيل» على أن تبدأ عملها بعد عامين. ويأتى فى أولويات الهيئة الجديدة إلغاء كافة الاتفاقيات السابقة المبرمة بين دول حوض النيل بما فيها اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وتوزيع فائض النيل السنوى بين جميع دول الحوض العشر بدلا من قصر الاستفادة على مصر والسودان.

من المثير للدهشة أن يتزامن هذا المشروع مع قرب إطلاق المياه مع اكبر مشروعين للرى فى مصر وهما توشكى وسيناء، وهو الأمر الذى سيؤثر قطعا على قدرة مصر على استيفاء مصر لمتطلبات هذا المشروع من مياه النيل.

يأتى فى مقدمة بنود الهيئة الجديدة تنازل كل من مصر والسودان عن حصتها الثابتة والتى تكاد تكفى بالكاد احتياجات الزراعة للاغراض الضرورية لصالح دول حوض النيل التى تعتمد فى زراعتها على الأمطار وليس الرى.

كما لوح البنك الدولى من خلال خبرائه إلى بند هام تضمنته اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان وينص على حق اى دولة من دول الحوض فى طلب حصة من النيل والتقدم بطلب مصر والسودان على أن يخصم من البلدين عند التحقق من حاجة هذه الدول لهذه المياه.

ويأتى إلحاح البنك فى المطالبة ببدء إنشاء هذه الهيئة رغم اتفاق جميع دول الحوض على ترك موضوع توزيع المياه، فى ذيل قائمة المشروعات المشتركة حتى يتم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها استغلال طاقة النهر غير المستغلة والتى من شأنها زيادة نصيب هذه الدول نتيجة المشروعات وليس عن طريق التعدى على حصص مصر والسودان.

كما ناقش البنك وخبرائه موضوع المشروعات الكبرى التى أعلنت عن تنفيذها إثيوبيا مؤخرا خلال الـ٣٠ عاما المقبلة وزعمها الحصول على تمويل سيصل إلى ٣٠٠ مليار دولار خلال هذه السنوات من المؤسسات الدولية المانحة والتى رفضت الإفصاح عن هذه المشروعات دون الرجوع إلى دول حوض النيل، مخالفة بذلك القانون والأعراف الدولية.

من جهة أخرى علق أحد مستشارى الهيئات الدولية المانحة على ذلك بقوله إن الأعراف الدولية تلزم الدول النهرية عند قيامها بمجرد التفكير فى تنفيذ بعض المشروعات المائية، بتمويل أجنبى، بأن يتوافرلديها شرطان أساسيان الأول الا تمثل هذه المشروعات أية أخطار على الدول المشاركة لها فى نفس الحوض والثانى إلا تسبب هذه المشروعات أى مخاطر على الدول الواقعة فى نهايات النهر أى دول المصب «مصر والسودان».. إلا أن القانون والأعراف الدولية أعطت هذه الدول الحق فى تنفيذ ماتريد من مشروعات داخل أراضيها بشرط أن يكون التمويل محليا وهذا ما توافر لمصر ولم يتوافر لدولة مثل إثيوبيا.

مجموعة كبيرة من رجال السياسة والقانون والفنيين بمصر يبذلون جهدا كبيرا لتهميش فكرة التوزيع العادل لمياه النيل دون القيام بمشروعات تزيد من طاقاته غير المستغلة وفواقده حيث يؤثر ذلك على مصر بصورة كبيرة، كما أن دول الحوض الأخرى لديها بدائل كثيرة عن نهر النيل.

حمزة سليم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية